

واقع التجارة البينية الإفريقية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

The current landscape of intra-African trade within the framework of the African Continental Free Trade Area

عباس أمينة

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)

amina_abbes26@yahoo.fr

حميل بشير *

مخبر إدارة الابتكار والتسويق
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)

bachir.hamlil@univ-sba.dz

المخلص	معلومات المقال
يهدف هذا البحث إلى دراسة واقع التجارة البينية الإفريقية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال تتبع نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والمنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل واقع التجارة البينية الإفريقية، وقد توصلت الدراسة إلى أن التجارة البينية الإفريقية ضعيفة فجّل المبادلات التجارية لمعظم الدول الإفريقية هي مع دول خارج القارة بسبب مجموعة من المعوقات كضعف وانعدام البنية التحتية المتعلقة بالتجارة في معظم الدول الإفريقية، تبعية العديد من الاقتصاديات الإفريقية للدول الغربية، كثرة الخلافات وعدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلى العديد من المسائل المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والتي لم يستكمل إنجازها بعد.	تاريخ الارسل: 2025/05/16
	تاريخ القبول: 2025/07/16
	الكلمات المفتاحية: ✓ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ✓ التجارة البينية ✓ الصادرات والواردات
Abstract :	Article info
<i>This research aims to study the reality of intra-African trade within the framework of the African Continental Free Trade Area (AfCFTA). The historical method was adopted by tracing the emergence of the AfCFTA, alongside the descriptive analytical method through analyzing the current state of intra-African trade. The study found that intra-African trade is weak and significantly limited, as most trade exchanges of African countries are conducted with countries outside the continent. This is due to several obstacles, such as the lack and weakness of trade-related infrastructure in most African countries, the dependence of many African economies on Western countries, the prevalence of conflicts and political instability, in addition to several issues related to the AfCFTA that are yet to be fully implemented.</i>	Received 16/05/2025
	Accepted 16/07/2025
	Keywords: ✓ African Continental Free Trade Area ✓ Intra-African trade ✓ Exports and imports

مقدمة

شهدت التجارة الدولية تحولا كبيرا في بنيتها حيث لجأت دول العالم إلى إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية رامية إلى زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء فعلى غرار الاتحاد الأوروبي والناftا والآسيان تعد تجارب القارة الإفريقية في التكامل عديدة لكنها لم ترقى إلى مستوى التوقعات المنتظرة، لذلك سعت دول القارة الإفريقية إلى إنشاء تكتل إقليمي في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من اجل توحيد القارة وزيادة حجم التجارة البينية للدول الإفريقية أملا في الالتحاق بركب الدول المتقدمة.

أشارت العديد من الدراسات إلى المزايا التي يمكن أن توفرها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للدول الأعضاء عند دخولها حيز التنفيذ، ومن بينها دراسة للبنك الدولي أصدرت سنة 2020 حيث أشارت إلى أن دخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ من شأنه رفع الدخل الحقيقي للقارة بحوالي 7 أي ما يقارب 450 مليار دولار أمريكي زيادة حجم صادرات القارة مع بقية دول العالم بحوالي 19 وهذا مع مطلع عام 2035 بالإضافة إلى تحسين فرص العمل والرفع من الأجور والتقليل من معدلات الفقر داخل القارة الإفريقية .

تعتبر التجارة البينية بين الدول الإفريقية أحد العوامل الرئيسية لتعزيز التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية فهي تساهم في زيادة الإنتاجية من خلال التوسع في توزيع العمل بين الدول كما تسمح بنمو الاقتصاد المدفوع بالتصدير من خلال التمكين من النفاذ إلى الأسواق الأجنبية بالإضافة إلى تعزيز الأمن الاقتصادي.

وفي هذا الصدد نطرح الإشكالية التالية

ما هو واقع التجارة البينية للدول الإفريقية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؟

وعليه يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

هل تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أداة فعالة لتحول الاقتصاديات الإفريقية من اقتصاديات ريعية إلى اقتصاديات

منتجة ؟

ما هو تأثير التجارة البينية على اقتصاديات الدول الإفريقية ؟

ما هي الدول الإفريقية الأكثر نشاطا في التجارة البينية ؟

ما هي السلع الأكثر تداولاً بين الدول الإفريقية ؟

ما هي العراقيل و الصعوبات التي تواجه التجارة البينية في إفريقيا و ما هي الحلول الممكنة للتغلب عليها ؟

ما هي آفاق التجارة البينية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ؟

فرضيات الدراسة

- لا تزال التجارة البينية الإفريقية دون المستوى المطلوب رغم دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ.

- تعتبر المواد الخام و الزراعية و المصنعة من أكثر السلع تداولاً بين الدول الإفريقية.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في معرفة أهم الخيارات الإستراتيجية الواجب اعتمادها من قبل الدول الإفريقية لتحسين الأداء الاقتصادي وزيادة حجم التجارة البينية والإسراع في تنفيذ خطة العمل للتعجيل بالتنمية الاقتصادية وتحقيق التكامل الإفريقي.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التجارة البينية الإفريقية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ودراسة آليات تعزيزها والوقوف على الصعوبات والتحديات التي تواجه التجارة البينية واستخلاص الحلول الممكنة لتطوير وتعزيز التجارة البينية الإفريقية

الدراسات السابقة

دراسة بن عياد جمال وبن سعيد لخضر سنة 2023 بعنوان واقع التبادل التجاري العربي في ظل اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى خلال الفترة (2016-2021)

حيث تمثلت إشكالية الدراسة في معرفة مستوى وحجم التبادل التجاري في ظل منطقة التجارة الحرة الكبرى، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مستوى التبادل التجاري العربي في المنطقة، وقد خلصت الدراسة إلى أن المبادلات التجارية العربية في المنطقة قد تحسنت، إلا أنه لا تزال تحديات تعوق التبادل التجاري العربي في المنطقة.

دراسة زخروف عامر و دحو سليمان سنة 2022 بعنوان مستقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية و دورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الافرو-جزائرية عرض نماذج لتكتلات إقليمية اقتصادية افريقية.

حيث تمثلت إشكالية البحث في الدور المتوقع لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في زيادة حجم التجارة البينية الجزائرية الإفريقية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال الاعتماد على دراسة بعض التجارب وإسقاطها على الواقع.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن التجمعات الاقتصادية الإفريقية لها دور كبير في تحفيز التجارة البينية، وأن التجارة البينية الافرو-جزائرية تتركز في منطقة الاتحاد المغاربي غير أنها ضعيفة ودون المستوى.

دراسة فرطقي جابر، روابح عبد الباقي سنة 2021 بعنوان "أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة البينية - حالة جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (سادك) -

حيث تمحورت إشكالية الدراسة في مدى مساهمة مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي (سادك) في زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة التحليل الاقتصادي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن وعلى الرغم من نجاح تكتل سادك في زيادة حجم التجارة البينية إلا أن مجال التجارة داخل التكتل لا يزال محدود، حيث لا بد من إحداث تغييرات هيكلية على مستوى الدول الأعضاء وضرورة تحول الدول الإفريقية من نهج يركز بالأساس على إزالة الحواجز التجارية إلى نهج يركز بدرجة أكبر على التنمية وبناء القدرات الإنتاجية.

دراسة Wiliam.W.Olney (2020) بعنوان Intra-African Trade

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التجارة البينية الإفريقية على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في القارة الإفريقية , و قد خلصت الدراسة إلى أن التجارة البينية الإفريقية لا تزال دون المستوى المطلوب مما يعوق حركة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في إفريقيا , و من الممكن أن تساعد التجارة البينية الإفريقية في تعزيز النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية المستدامة و ذلك من خلال تطوير و تحسين مناخ الاستثمار في الدول الإفريقية , و قد توصلت الدراسة كذلك إلى أن تحسين و تطوير البنية التحتية و تعزيز التكامل الإقليمي بما فيه من تخفيض و إزالة الحواجز التجارية يمكن أن يعزز التجارة البينية الإفريقية .

2. الإطار النظري لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

1.2 تعريف منطقة التجارة الحرة

تعتبر منطقة التجارة الحرة درجة من درجات التكامل الاقتصادي الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر يتم فيها إلغاء جميع الرسوم الجمركية أمام تجارة السلع بين هذه الدول (مخلوفي وبن عبد العزيز، 2012) مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفه جمركية اتجاه البلدان غير الأعضاء بهدف تعظيم الإنتاج وزيادة حجم المبادلات التجارية بين دول المنطقة (فردية، 2021).

2.2 مراحل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تعتبر منظمة الوحدة الإفريقية والتي أنشئت في مؤتمر القمة الإفريقية للدول المستقلة في 22 ماي 1963 بأديس أبابا (إثيوبيا) أول مشروع وحدوي يجمع الدول الإفريقية حيث هدفت المنظمة إلى دعم وحدة الشعوب الإفريقية كما ركزت على تحقيق التعاون بين الدول الإفريقية في جميع المجالات وخاصة المجال الاقتصادي.

عقدت المنظمة في سنوات السبعينات عدد من المؤتمرات التي اهتمت بالقضايا الاقتصادية لدول القارة غير أنها فشلت في وضع خارطة محددة لتنمية القارة الإفريقية.

يعتبر مؤتمر القمة الاستثنائي الاقتصادي في لاغوس بنيجيريا المنعقد بتاريخ 28 و 29 ابريل 1980 نقطة الانطلاق لبداية التعاون الاقتصادي بين دول القارة حيث تم من خلاله مناقشة الواقع الاقتصادي ليختتم بتوقيع خطة لاغوس المكونة من أربعون صفحة تشمل وسائل وحلول اقترحها رؤساء الدول الإفريقية بهدف تعزيز ودعم التكامل الاقتصادي في إفريقيا، وكذلك التوفيق بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية تأهباً لإنشاء سوق افريقية مشتركة إلا أن الظروف الصعبة التي مرت بها القارة الإفريقية خلال سنوات الثمانينات أجلت هذه الالتزامات إلى غاية سنة 1991 (بوبر و سحوان، 2022، الصفحات 185 ، 186 ، 187) حيث اجتمع قادة دول وحكومات الدول الإفريقية في المؤتمر السابع والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية بابوجا واعتمدوا خطة لاغوس معلنين ميلاد الجماعة الاقتصادية الإفريقية لتدخل حيز التنفيذ في ماي 1994 (عصموني، 2015، صفحة 59) حيث اعتمدت الجماعة على جملة من الأسس منها:

- العمل على وقف الصراعات داخل القارة بهدف خلق محيط ملائم لمشروع تنمية القارة.

- تحقيق العدالة الاقتصادية وإجلال الأمن والاستقرار في القارة.

- تطوير اقتصاديات الدول الإفريقية مما يعزز في تقوية الاقتصاد الإفريقي ككل.

- الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية.

- السعي إلى تحقيق تكامل اقتصادي للقارة (بوبر و سحوان، 2022، صفحة 187).

إن منظمة الوحدة الإفريقية لم تنجح بالشكل المطلوب في تحقيق أهدافها على الرغم من اهتمامها بقضايا القارة وخاصة ما تعلق بالجانب الاقتصادي وهو ما اجبر رؤساء الدول الإفريقية إلى التوجه لإنشاء الاتحاد الإفريقي والذي عرف سلسلة من الخطوات والعديد من القمم المنعقدة في القارة إلى غاية الإعلان عن تأسيسه وهي كالتالي -قمة الجزائر 1999 -قمة سرت الاستثنائية 1999 -قمة لومي 2000 -قمة لوزاكا 2001.

أعلن القادة الأفارقة عن تأسيس الاتحاد الإفريقي رسمياً في 2 مارس 2001 ودخل حيز التطبيق في 26 ماي 2001 بعد اكتمال عملية المصادقة (عصموني، 2015، صفحة 62).

تناول الاتحاد الإفريقي عملية التوفيق بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية واعتماد إستراتيجية جديدة قائمة على ضرورة الاعتماد على الذات الإفريقية لتحقيق التنمية في القارة بالإضافة إلى إسناد لعدد من أجهزته إدارة القضايا الاقتصادية منها لجنة الاقتصاد الريفي لجنة التجارة صندوق النقد الإفريقي ولجنة الشؤون النقدية والمالية بالإضافة إلى تبنيه المبادرة الإفريقية الجديدة والتي تحولت إلى مبادرة النيباد كرهان لتحقيق التنمية في القارة.

تمثلت أهداف مبادرة النيباد في تعزيز التجارة والاستثمار تطوير النظام الرقمي لتحسين المستوى التعليمي بجميع مستوياته رفع المساعدات الإنمائية تحسين الخدمات الصحية (بوبر وسحوان، 2022، الصفحات 190، 191، 192).

مع مطلع سنة 2012 وأثناء انعقاد الدورة العادية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي شهر جانفي 2012 بأديس أبابا (إثيوبيا) تم الاتفاق على إنشاء منطقة تجارة حرة قارية إفريقية بحلول عام 2017 (توزيع وخديري، 2022، صفحة 440)، حيث انطلقت المفاوضات سنة 2015 ليتم التوقيع النهائي لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في 21 مارس 2018 (عرامة ولطرش، 2021، صفحة 215).

وعليه دخلت منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ في ماي 2019 بعد ان صادق 22 بلد وأودع 15 بلد منهم صك التصديق في ابريل 2019.

أطلقت الدول الإفريقية بشكل رسمي بداية المبادلات التجارية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في 1 جانفي 2021 بعد تأجيل دام عدة شهور بسبب جائحة كورونا (قنفي ولطرش، 2022، صفحة 84).

وتمثلت الدول الإفريقية الموقعة وغير الموقعة على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والدول المودعة لصك التصديق على النحو التالي:

-الدول التي أودعت صك التصديق هي:

جمهورية مصر العربية -موريتانيا -مالي -النيجر -التشاد -السنغال -غينيا -غامبيا -غينيا بيساو -سيراليون -بوركينا فاسو -كوت ديفوار -غانا -توغو -الكومرون -غينيا الاستوائية -الغابون -جمهورية الكونغو -إثيوبيا -كينيا -أوغندا -زيمبابوي -ناميبيا -جنوب إفريقيا -موريشيوس -رواندا.

بينما الدول الممضاة على الاتفاقية هي:

المغرب -الجزائر -تونس -ليبيا -السودان -الصحراء الغربية -ليبيريا -نيجيريا -جمهورية إفريقيا الوسطى -جنوب السودان -الصومال -جيبوتي -الكونغو الديمقراطية -البورندي -انغولا -زامبيا -مالاوي -تانزانيا -سيشل -جزر القمر -الموزمبيق -بوتسوانا -ليزوتو -وأخيرا الدول غير الممضاة هي:

اريتريا (دريدي وبن محمد، 2022، صفحة 655)

3.2 أهداف اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

وضعت الاتفاقية المنشأة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية جملة من الأهداف نذكر منها:

- إقامة سوق موحدة للسلع والخدمات مع تسهيل حرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات تمهيدا لإنشاء اتحاد جمركي قاري.
- العمل على نزع القيود وتحرير التجارة لزيادة حجم التجارة البينية بين دول القارة.
- تخصيص الموارد وتوزيعها بشكل أحسن لتسهيل عملية الوصول إلى الأسواق القارية والعالمية (توزيع و خديري، 2022، صفحة 440).

-تحسين القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول الإفريقية محليا ودوليا.

-السعي إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة وضمان الاكتفاء الغذائي.

العمل على تسوية النزاعات والتحديات داخل التجمعات الاقتصادية الإقليمية وتسريع عملية التكامل الإقليمي والقاري.

4.2 مبادئ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تضمنت المادة 5 من الاتفاقية على المبادئ التالية: (بولعراس، 2022، صفحة 96)

اعتبار مناطق التجارة الحرة للتجمعات الاقتصادية الإقليمية ركائز لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، هندسة متغيرة ، المرونة والمعاملة الخاصة والتفضيلية ، الشفافية والكشف عن المعلومات ، المحافظة على المكتسبات ، معاملة الدولة الأولى بالرعاية ، المعاملة الوطنية ، التحرير الجوهري، توافق الآراء في اتخاذ القرار ، أفضل الممارسات داخل التجمعات الاقتصادية الإقليمية في الدول الأطراف في الاتحاد الإفريقي والاتفاقيات الدولية الملزمة للاتحاد الإفريقي.

5.2 بروتوكولات اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

لقد تم التفاوض على ثلاث بروتوكولات كمرحلة أولى ليتم النظر في حقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة كمرحلة ثانية من الاتفاقية.

1.5.2 بروتوكول التجارة في السلع

يهدف إلى تنمية التجارة البينية الإفريقية في السلع ويحتوي على تسعة ملاحق وهي قواعد المنشأ، جدول الالتزامات، التعاون الجمركي والدعم الإداري المشترك، القيود غير الجمركية، تسهيل التجارة، العوائق الفنية على التجارة، الإجراءات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية، تجارة العبور وملحق المعالجات التجارية.

2.5.2 بروتوكول التجارة في الخدمات

يهدف إلى التحرير التدريجي لتجارة الخدمات من خلال إلغاء العوائق التجارية ويتضمن ستة ملاحق وهي جداول الالتزامات المحددة، إعفاءات الدولة الأولى بالرعاية، خدمات النقل الجوي، برنامج العمل الانتقالي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، قائمة القطاعات ذات الأولوية.

3.5.2 بروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات

يهدف إلى تبين وتوضيح القواعد والإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات ويتضمن ثلاثة ملاحق وهي عمل فريق التحكيم، مراجعة الخبراء، قواعد سلوك المحكومين والأعضاء بفريق التحكيم (عرامة ولطرش، 2021، الصفحات 215 ، 216).

3. التجارة البينية الإفريقية

منذ القديم اشتهرت العديد من الدول الإفريقية بشبكات تجارية نشطة تميزت بأسواقها الكبرى التي لم تساهم في نمو الاقتصاد المحلي فحسب بل كان لها دور في تعزيز التجارة الإقليمية حيث تعتبر أسواق "أم درمان" في السودان و "جيكومبا" في كينيا و "بالوغون" في نيجيريا و "سيريكوندا" في غامبيا بمثابة نقاط تواصل لآلاف الأفارقة حيث ساهمت في تطوير التجارة الإقليمية والبينية (Satti، Gokhan، و mohammed kara، 2025).

1.3 واقع التجارة البينية الإفريقية

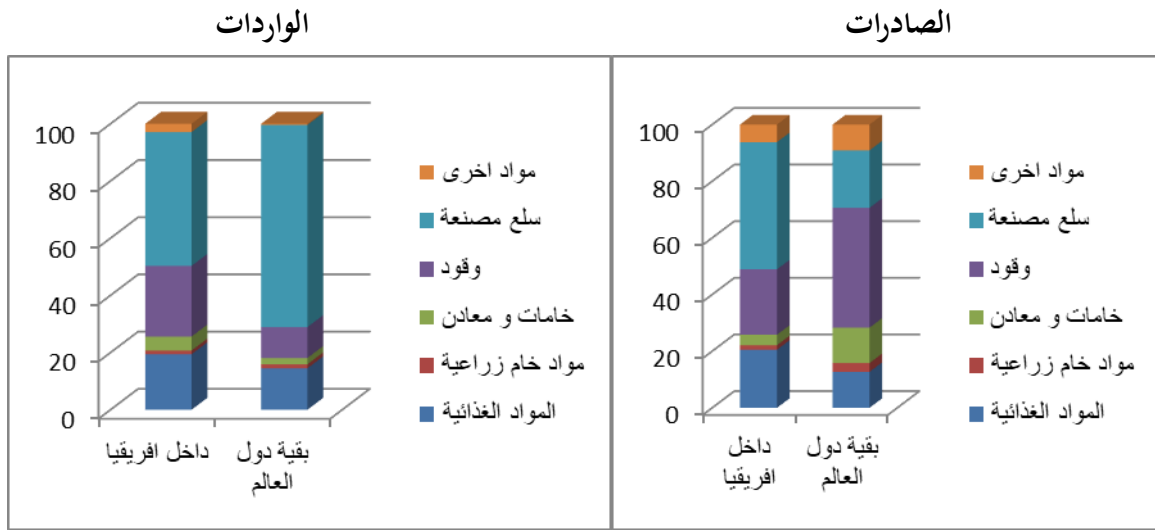
تعتبر القارة الإفريقية ثاني أكبر قارة في العالم بمساحة قدرها 30 مليون كم مربع، حيث يبلغ عدد دولها 54 دولة تختلف فيما بينها من حيث المساحة وعدد السكان والموارد الاقتصادية الطبيعية. تحتوي القارة الإفريقية على ثروات هائلة من أراضي صالحة للزراعة وموارد مائية

من بحيرات وانهار كبرى (نهر النيل، نهر الكونغو..)، ووفرتها على المواد الخام التعدينية والزراعية. وفيما يلي نصيب القارة الإفريقية من الناتج العالمي لبعض المواد الخام وأهم الدول المنتجة له:

- الكروم : 33 % (جنوب إفريقيا، مدغشقر، السودان، زيمبابوي)
 - الكوبالت : 33 % (الكونغو، زامبيا، زيمبابوي. بوتسوانا، المغرب، جنوب إفريقيا).
 - الماس : 95 % (الكونغو، جنوب إفريقيا، بوتسوانا، جمهورية إفريقيا الوسطى، غينيا، زامبيا).
 - الذهب : 50-65 % (غانا، زيمبابوي، الكونغو، غينيا، مالي، تنزانيا).
 - البلاتينيوم : 90 % (جنوب إفريقيا، الغابون، غانا، المغرب).
 - اليورانيوم : 20-25 % (جنوب إفريقيا).
 - الكافو : 65 % (الجزائر، ليبيا، مصر، كوت ديفوار، نيجيريا، غينيا، الكاميرون، الكونغو). (توفيق، 2004)
- كما تتميز الاقتصاديات الإفريقية بالخصائص التالية:

- أغلب الاقتصاديات الإفريقية هي اقتصاديات ريعية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الخام مع غياب التصنيع، كما تعتمد على أجهزة ووسائل بدائية في المجال الزراعي مما يؤثر سلبا على جودة وكمية المحاصيل، بالإضافة إلى انعدام البنية التحتية فاعلم الطرق والموانئ والمطارات الموجودة بالقارة الإفريقية يعود أصلها إلى عهد الاستعمار فهي لا تواكب التطور الحديث. (فرج وعزالدين، 1997، الصفحات 213,214,215).

الشكل (1): الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإفريقية الخارجية والبيئية خلال الفترة (2015-2017)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على Economic Report on Africa 2023

عرفت سنة 2017 انتعاشا في الصادرات السلعية العالمية فقد سجلت القارة الإفريقية نمو بمعدل 18.3 %، حيث بلغت حصة إفريقيا من الصادرات العالمية 2.4 % بعدما كانت 2.2 % سنة 2016 ، أما الواردات السلعية الإفريقية فقد بلغت 495 مليار دولار أمريكي سنة 2016 و 534 مليار دولار أمريكي سنة 2017 بزيادة تقدر ب 8 %، كذلك فقد تراجع العجز التجاري من 142.7 مليار دولار سنة 2016 إلى 116.9 مليار دولار سنة 2017.

إن الحصة الأكبر في الصادرات الإفريقية سنة 2017 تمثلت في المواد الأولية والمواد الخام كالمواد الزراعية، المعادن، الوقود والذي يشكل 39.4 % من إجمالي الصادرات الإفريقية.

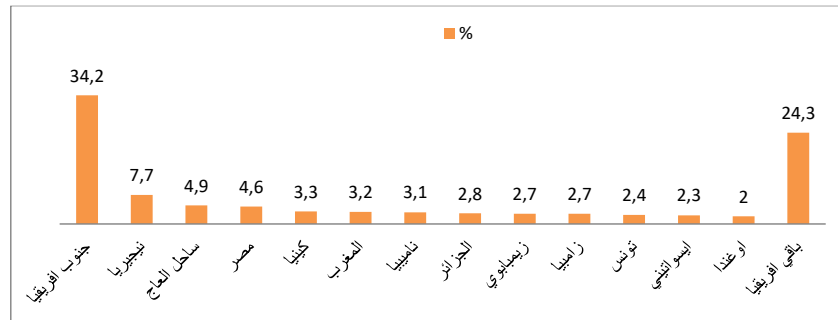
شهدت الفترة الممتدة ما بين سنتي 2015 و 2017 تصدر جنوب إفريقيا لقائمة أكبر الدول المصدرة لدول العالم الخارجي بحصة بلغت 18.2 % من إجمالي الصادرات الإفريقية، أما من ناحية الدول المصدرة للمواد الغذائية فقد جاءت كوت ديفوار في الصدارة بحصة بلغت 14.3 % من إجمالي صادرات القارة، ثم جنوب إفريقيا ب 12.5 %، ثم المغرب ب 11 %، أما فيما يخص صادرات السلع الزراعية فقد حققت جنوب إفريقيا الصدارة ب 18.1 % من إجمالي الصادرات الإفريقية، كوت ديفوار ب 10.1 %، ثم الكاميرون ب 7.7 %. كذلك حققت جنوب إفريقيا صدارة الدول الإفريقية في تصدير الفلزات والمعادن بحصة بلغت 45.7 % من إجمالي الصادرات الإفريقية، وجاءت زامبيا ثانيا ب 12.1 %، ثم جمهورية الكونغو الديمقراطية ب 10.7 %. أما فيما يخص صادرات الوقود فكانت الحصة الأكبر لنيجيريا ب 26.1 %، ثم الجزائر ب 22.9 %، ثم انغولا ب 22.3 %. أما صادرات معدات النقل والآلات فقد كانت الحصة الأكبر لجنوب إفريقيا ب 42.7 %، ثم المغرب ب 24.6 %، ثم تونس ب 18.3 % من إجمالي الصادرات الإفريقية.

أما فيما يخص الواردات الإفريقية فقد كانت للسلع الصناعية الحصة الأكبر ب 70.7 % من إجمالي الواردات الإفريقية سنة 2017 ، فخلال الفترة ما بين سنتي 2015 و 2017 كانت لمصر الحصة الأكبر من واردات المواد الغذائية من العالم الخارجي ب 17.6 %، ثم جاءت الجزائر في المرتبة الثانية ب 14.1 %، ثم جنوب إفريقيا ب 8.3 % من إجمالي الواردات الإفريقية من المواد الغذائية. كما تصدرت مصر الدول المستوردة للفلزات والمعادن بحصة بلغت 19.8 %، تلتها جنوب إفريقيا ب 18 %، فالمغرب ب 16.6 %. كذلك احتلت مصر صدارة الدول المستوردة للوقود ب 16.5 %، ثم جنوب إفريقيا ب 15.4 %، فنيجيريا ب 14.7 %، أما فيما يخص الآلات ومعدات النقل فقد جاءت جنوب إفريقيا في صدارة الدول المستوردة بحصة بلغت 18.6 %، تلتها الجزائر ب 11.9 %، ثم مصر ب 10.3 % .

أما من ناحية الصادرات البينية الإفريقية فقد شملت 13 دولة إفريقية فقط كانت السيطرة لجنوب إفريقيا ب 34 % من إجمالي الصادرات البينية، محتلة بذلك الصدارة على مستوى بعض القطاعات على سبيل المثال الآلات ومعدات النقل 60.2 %، المواد الغذائية 28.2 %، الفلزات والمعادن 25.2 %، كما سيطرت نيجيريا على الصادرات البينية للوقود بحصة بلغت 30.7 %.

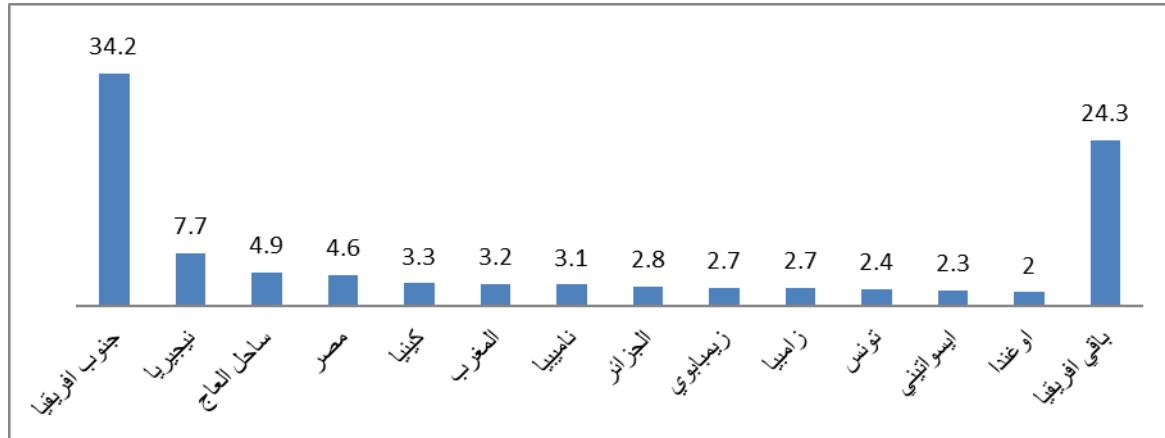
أما من ناحية الواردات البينية فقد كانت الصدارة كذلك لجنوب إفريقيا ب 12.9 % من إجمالي الواردات البينية الإفريقية، والشكلين المواليين يمثلان حصة أهم الشركاء التجاريين في الصادرات والواردات السلعية البينية الإفريقية خلال الفترة (2015-2017). (الموسي، 2020).

الشكل (2): حصة أهم الشركاء التجاريين في الصادرات السلعية البينية الإفريقية خلال الفترة (2015-2017).



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على Economic Commission For Africa (ECA), Economic Report on Africa (Addis Ababa ECA, 2019)p12.

الشكل (3): حصة أهم الشركاء التجاريين في الواردات السلعية البينية الإفريقية (%) خلال الفترة (2015-2017).



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على Economic Commission For Africa (ECA), Economic Report on

Africa: Fiscal Policy to Financing Sustainable Development in Africa (Addis Ababa ECA, 2019)p13

لقد أشار "ستيفان كارينغي" مدير قسم التكامل الإقليمي و التجارة باللجنة الاقتصادية لإفريقيا في دراسة أعدتها اللجنة الاقتصادية أن الاتحاد الأوروبي يستحوذ على النسبة الأكبر من صادرات إفريقيا بمعدل 31 % في المائة ما بين سنة 2010 و سنة 2017 كما لم يتجاوز نصيب القارة الإفريقية نسبة 3.2 % في المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنة 2017 على الرغم من ارتفاعها في السابق من 10.9 مليار دولار سنة 2000 إلى 42 مليار دولار سنة 2017.

حسب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا فإن التكامل الاقتصادي في إفريقيا يخطو بوتيرة متفاوتة من منطقة إلى أخرى في القارة حيث سجل تقدما بعد التوقيع ودخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ كما أوضحت اللجنة على أن حجم التجارة البينية الإفريقية اقل من حجم التجارة الخارجية للدول الإفريقية مع العالم الخارجي. كما تشير اللجنة أن إفريقيا تواصل تحقيق تقدما في حرية تنقل الأشخاص.

دعت اللجنة الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والقطاع الخاص بها من شركات صغيرة ومتوسطة على المساهمة الكبرى في تعزيز التجارة الالكترونية مما يرفع من حجم التجارة البينية الإفريقية وتجاوز الصعوبات التي تقف أمام التجارة الإفريقية من خلال توفير مناخ ملائم لتعزيز التحول الرقمي كل هذه الأمور تعمل على تسهيل اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي. (إفريقيا تميل للتجارة الخارجية أكثر من البينية، 2019)

الجدول (1) تطور الصادرات السلعية لإفريقيا خلال الفترة (2018-2023).

2023	2022	2021	2020	2019	2018	
94803	97484	84359	69637	81179	88543	البينية
502364	565007	479211	329025	402743	427617	مع العالم الخارجي
597167	662491	563570	398662	483922	516160	إجمالي الصادرات

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الانكساد.

من خلال الجدول (1) والذي يمثل تطور الصادرات السلعية لإفريقيا خلال الفترة (2018-2023)، نلاحظ أن الصادرات البينية حققت أدنى قيمة لها ب 69637 مليون دولار أمريكي سنة 2020 بسبب غلق للحدود جراء وباء كورونا، بينما كانت أقصى قيمة لها ب 97484 مليون دولار أمريكي وذلك سنة 2022 وذلك بعد زوال الوباء وانتعاش في حركة التجارة بين الدول

نلاحظ كذلك أن الصادرات السلعية لإفريقيا اتجاه العالم الخارجي أكبر بكثير من صادراتها السلعية البينية، وهذا دليل على أن الدول الإفريقية لا زالت معظم صادراتها السلعية اتجاه شركائها التقليديين كالاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية والصين في الآونة الأخيرة، والمتمثلة في المواد الأولية والمحروقات والمعادن.

الجدول (2) تطور الواردات السلعية لإفريقيا خلال الفترة (2018-2023).

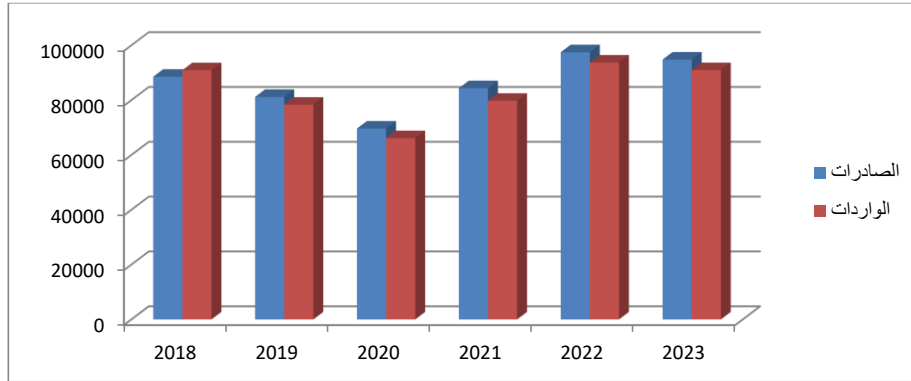
2023	2022	2021	2020	2019	2018	
90936	93709	79773	66129	78327	90919	البينية
586584	624142	515593	410849	497078	476704	مع العالم الخارجي
677520	717851	595366	476978	575406	567623	إجمالي الصادرات

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الانكتاد.

من خلال الجدول (2) والذي يمثل الواردات السلعية لإفريقيا خلال الفترة (2018-2023)، نلاحظ أن الواردات السلعية البينية بلغت أقصى قيمة لـ 93709 مليون دولار أمريكي سنة 2022 ، وأدنى قيمة لها بـ 66129 مليون دولار أمريكي سنة 2020.

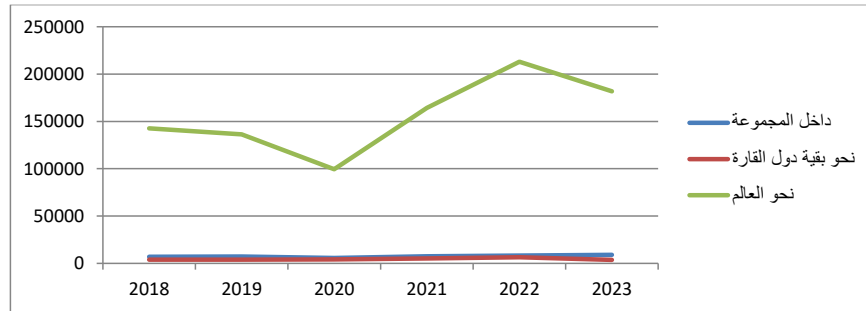
كذلك نلاحظ أن حجم الواردات السلعية لإفريقيا من دول العالم الخارجي يفوق بكثير حجم الواردات السلعية البينية.

الشكل 4: تطور الصادرات والواردات السلعية البينية الإفريقية خلال الفترة (2018-2023)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الانكتاد.

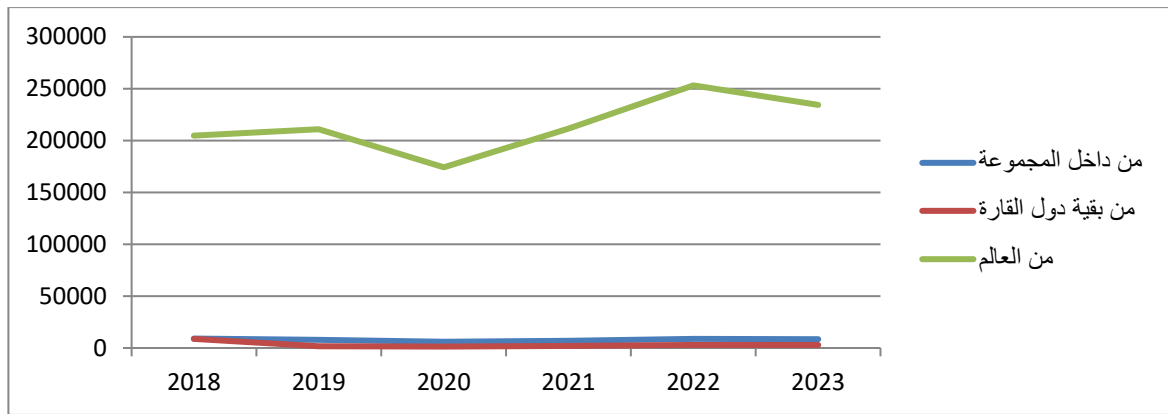
الشكل 5: تطور الصادرات السلعية لشمال إفريقيا خلال الفترة (2018-2023).



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الانكتاد.

من خلال الشكل (5) الذي يمثل تطور الصادرات السلعية لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (2018-2023) ، نلاحظ أن حجم الصادرات السلعية لهذه الدول فيما بينها تراوحت ما بين 5708 و 8915 مليون دولار أمريكي ، كذلك نحو بقية دول القارة كانت ما بين 3785 و 6489 م.د.أ ، أما نحو دول العالم فتراوحت بين 99521 و 213061 م.د.أ ، كذلك نلاحظ أن الصادرات السلعية نحو دول العالم يفوق بكثير الصادرات السلعية داخل المجموعة و مع بقية دول القارة الإفريقية ، فمعظم الصادرات السلعية لدول شمال إفريقيا هي مع شركائها التقليديين كدول الاتحاد الأوروبي وأبرزها إيطاليا ، فرنسا ، إسبانيا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية .

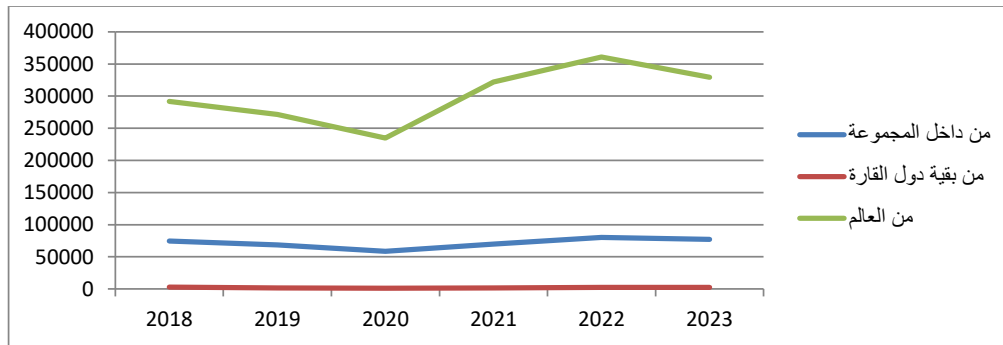
الشكل 6: تطور الواردات السلعية لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (2018-2023).



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الانكثاد.

من خلال الشكل (6) الذي يمثل تطور الواردات السلعية لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (2018-2023)، نلاحظ أن حجم الواردات السلعية لهذه من بعضها البعض تراوحت ما بين 6060 و 8909 م.د.أ، ومن بقية دول القارة ما بين 1307 و 8770 م.د.أ، ومن العالم تراوحت ما بين 174290 و 253304 م.د.أ، كذلك نلاحظ أن الواردات السلعية من دول العالم أكبر بكثير من الواردات السلعية من داخل المجموعة ومن بقية دول القارة، فمعظم واردات هذه الدول هي من الدول الأوروبية، الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

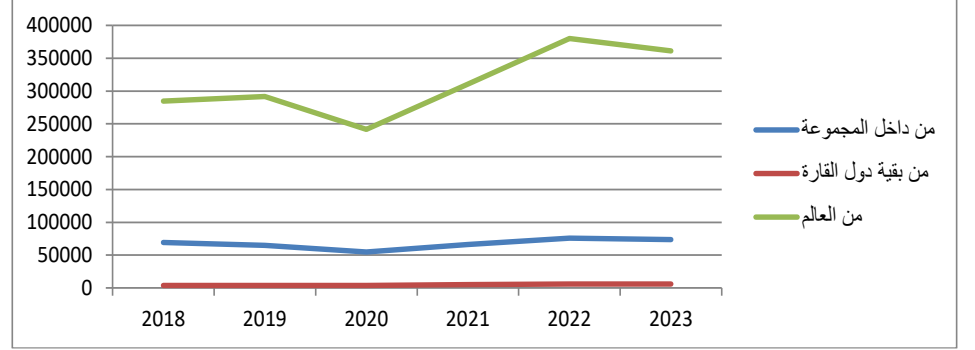
الشكل 7: تطور الصادرات السلعية لإفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2018-2023).



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الانكثاد.

من خلال الشكل (7) الذي يمثل تطور الصادرات السلعية لدول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2018-2023)، نلاحظ أن حجم الصادرات السلعية لهذه الدول فيما تراوحت ما بين 58607 و 80179 م.د.ا، و نحو بقية دول القارة ما بين 1309 و 2751 م.د.ا، و نحو دول العالم تراوحت ما بين 234826 و 360953 م.د.ا، كذلك نلاحظ أن معظم الصادرات السلعية لهذه الدول هي نحو دول العالم الخارجي (الدول الأوروبية و الآسيوية)، و أن صادراتها السلعية فيما بينها قليلة نسبياً أما نحو دول شمال إفريقيا فهي ضئيلة جداً.

الشكل 8: تطور الواردات السلعية لإفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2018-2023).



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على إحصائيات الانكساد.

من خلال الشكل (8) الذي يمثل تطور الواردات السلعية لدول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2018-2023)، نلاحظ أن حجم الواردات السلعية لهذه الدول من بعضها البعض تراوحت ما بين 55023 و 75856 م.د.ا، ومن بقية دول القارة ما بين 3738 و 6204 م.د.ا، ومن دول العالم الخارجي ما بين 241605 و 379874 م.د.ا، كذلك نلاحظ أن معظم واردات هذه الدول هي من دول العالم الخارجي (الدول الأوروبية والآسيوية)، وان وارداتها من داخل المجموعة قليلة نسبياً أما من دول شمال إفريقيا فهي شبه معدومة.

معظم صادرات الدول الإفريقية تتمثل في المنتجات النفطية، التي شكّلت نحو 34% من إجمالي صادراتها في عام 2021. أما المواد الخام والمعادن، فقد استحوذت على حصة قدرها 20% من إجمالي الصادرات. وبذلك، شكّلا هذان القطاعان معاً أكثر من نصف صادرات إفريقيا إلى بقية أنحاء العالم

وعلى النقيض من ذلك، شكّلت التجارة البينية الإفريقية في السلع المصنعة حوالي 39% من إجمالي الصادرات البينية في إفريقيا، في حين لم تتجاوز حصة الوقود والمواد الخام 20% و 8% على التوالي

ومع ذلك، فقد شكّلت الصادرات البينية الإفريقية نسبة ضئيلة نسبياً من إجمالي التجارة الإفريقية، إذ لم تتجاوز 13% من إجمالي صادرات القارة إلى العالم في عام 2021، كما شكّلت الواردات الإفريقية من داخل القارة في العام نفسه 13% فقط من إجمالي واردات السلع

ويشير ذلك إلى أنه حتى مع وجود توازن أكبر في التجارة البينية داخل إفريقيا، فإن جل المبادلات التجارية الرئيسية لدول القارة لا تزال تتم خارج حدودها، مما يجعلها عرضة بشكل متزايد ومستمر للصدمات العالمية

فعلى سبيل المثال تعتبر روسيا وأوكرانيا من الدول المصدرة للقمح إلى إفريقيا بنسبة 2.4 % من إجمالي واردات إفريقيا أي ما يعادل 14.3 مليار دولار أمريكي خلال عام 2021 , فهما يعتبران مصدرا ل 16 دولة إفريقية، حيث يشكل البلدان مصدر 80 % من واردات القمح في كل من البنين والصومال، فقد يخلف الصراع الدائم بين روسيا وأوكرانيا أثرا كبيرا على اقتصاديات الدول الإفريقية. إن اعتماد إفريقيا الكبير على واردات الغذاء من العالم الخارجي وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي يُفاقم من أزمة الأمن الغذائي في القارة. ومع ارتفاع الأسعار وتشدّد الأوضاع المالية العالمية، اضطرت أكثر من 60% من الدول الإفريقية إلى طلب مساعدات خارجية لتأمين احتياجاتها من المنتجات الغذائية الأساسية. (Economic Report on Africa 2023, 2023)

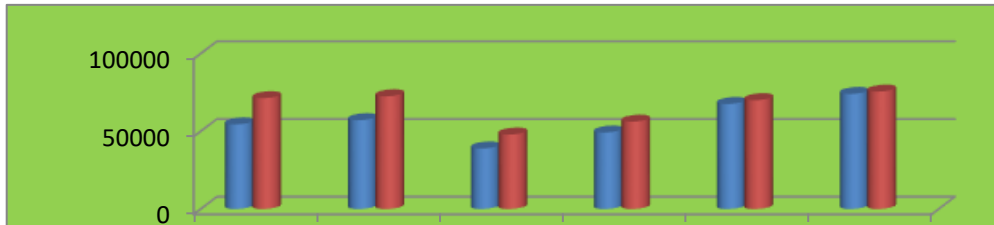
الجدول (3) معدل النمو السنوي الإجمالي للتجارة.

2023	2022	2021	2020	2019	2018	
%13.61-	%30.35	%64.83	%27.69-	%4.51-	%18.19	شمال إفريقيا
%7.98-	%12.38	%33.77	%13.51-	%6.95-	%17.25	إفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الانكساد.

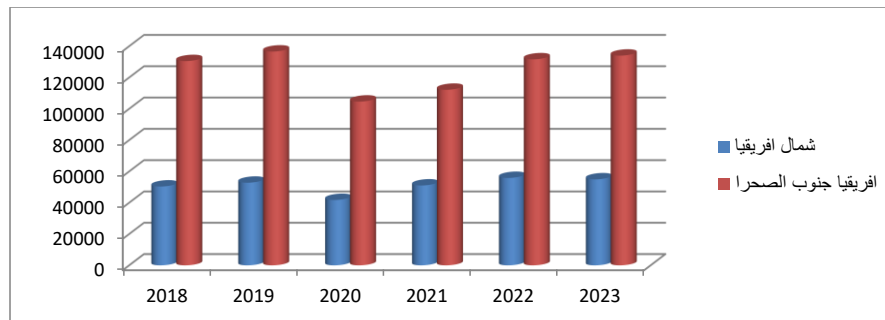
من خلال الجدول (3) نلاحظ أن معدل النمو السنوي الإجمالي للتجارة لدول شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2018 و 2023 عرف معدلات متباينة حيث كان أدنى معدل ب (-27.69 %) لدول شمال إفريقيا و (-13.51 %) لإفريقيا جنوب الصحراء في سنة 2020 بينما كان أفضل معدل ب 64.83% لدول شمال إفريقيا و 33.77 % لإفريقيا جنوب الصحراء في سنة 2021.

الشكل (9) تطور صادرات الخدمات لشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2018-2023).



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الانكساد.

الشكل (10) تطور واردات الخدمات لشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2018-2023).



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الانكساد.

الجدول (4) مؤشر التركيز والتنوع السلعي لصادرات الدول الإفريقية في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

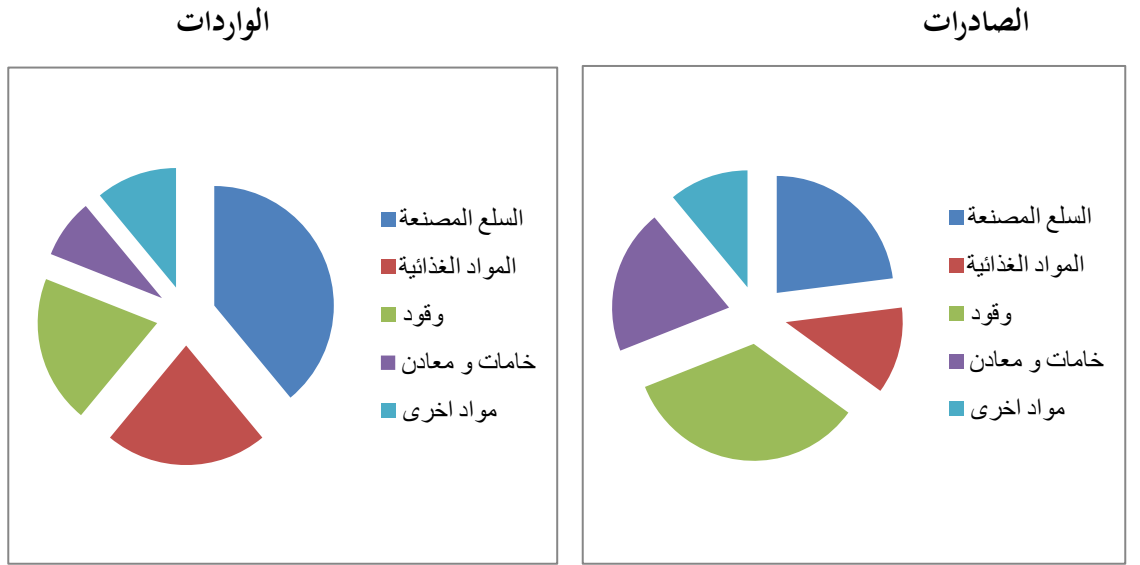
مؤشر التنوع لسنة 2023	مؤشر التركيز لسنة 2023	
0.550	0.236	شمال إفريقيا
0.597	0.233	إفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الانكتاد.

من خلال الجدول (4) نلاحظ أن مؤشر التركيز لسنة 2023 لدول شمال إفريقيا بلغ 0.236 أي (23.6% في المائة) أما في دول إفريقيا جنوب الصحراء فقد بلغ 0.233 أي (23.3% في المائة) وهما قيمتان جد متقاربتان وتفسير ذلك أن صادرات الدول الإفريقية بدأت تعرف بعض التنوع في الهيكل السلعي عكس السنوات السابقة.

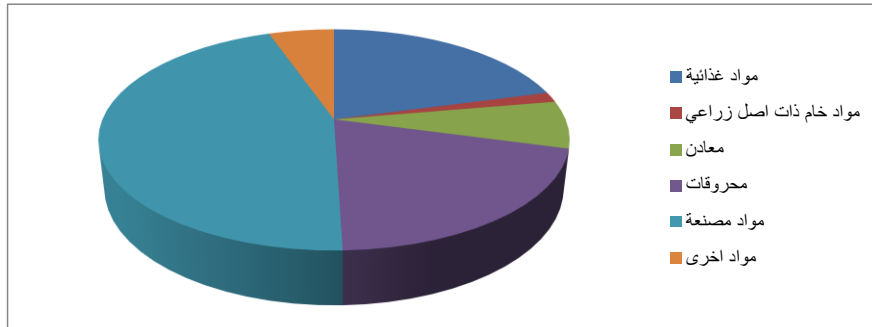
أما فيما يخص مؤشر التنوع لسنة 2023 فبالنسبة لدول شمال إفريقيا قدر ب 0.55 أي (55% في المائة)، أما في دول إفريقيا جنوب الصحراء فقد بلغ 0.597 أي (59.7% في المائة) وتفسير ذلك راجع لتبني معظم دول القارة لسياسات اقتصادية هادفة لترقية الصادرات وتشجيع التنوع الاقتصادي من خلال الرفع من حجم الاستثمارات في مختلف القطاعات الإنتاجية.

الشكل (11) الصادرات والواردات البينية الإفريقية حسب التركيب خلال سنة 2021.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على Economic Report on Africa 2023, p38

الشكل (12) الهيكل السلعي للصادرات البينية الإفريقية خلال عام 2023.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الانكتاد .

من خلال الشكل (12) و الذي يمثل الهيكل السلعي للصادرات البينية الإفريقية خلال عام 2023 , نلاحظ أن صادرات المواد المصنعة جاءت في الصدارة ب 42785 مليون دولار أمريكي، تليها المواد الغذائية ب 19721 م.د.ا، ثم المحروقات ب 19243 م.د.ا، و بنسب قليلة المعادن ب 6580 م.د.ا، مواد أخرى 5080 م.د.ا، مواد خام ذات أصل زراعي 1394 م.د.ا . وعليه توجد مؤشرات توحى بانطلاقة معتبرة في مجال التصنيع وتصدير المواد المصنعة بين دول القارة الإفريقية.

فقد شهدت القارة الإفريقية في الفترة ما بين 25 و 29 نوفمبر 2024 فعاليات أسبوع التصنيع في إفريقيا تحت شعار " الاستفادة من الذكاء الاصطناعي و التصنيع الأخضر لتسريع التحول الهيكلي في إفريقيا." ، حيث كان الهدف منه تسخير التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي و الابتكارات في التصنيع الأخضر من اجل دفع عجلة التصنيع في إفريقيا و تحسين الكفاءة و تعزيز الإنتاجية . (يوم التصنيع في إفريقيا، 2024)

وفيما يلي ترتيب أكثر 5 دول افريقية تصديرا للمنتجات الصناعية خلال سنة 2022

1- جنوب إفريقيا: تحتل جنوب إفريقيا مكانة بارزة في ساحة الصادرات الإفريقية حيث تبرز كواحدة من أبرز الاقتصاديات في القارة، ومن بين القطاعات التي تساهم بشكل كبير في نجاحها الاقتصادي هو قطاع الصادرات المصنعة، حيث سجلت جنوب إفريقيا نجاحا مهما في هذا المجال فقد بلغت صادراتها من السلع المصنعة سنة 2022 حوالي 45 مليار دولار أمريكي. وتعتمد صادرات جنوب إفريقيا على تنوع قطاعاتها الصناعية والتكنولوجيا كالسيارات والمركبات، حيث تمثل صناعة السيارات جزءا كبيرا من صادرات جنوب إفريقيا وأيضا المنتجات الكيماوية والصيدلانية، كما تنتج معدات صناعية متطورة تصدرها الى الأسواق العالمية، كما تشهد صناعة الملابس والمنسوجات نموا ملحوظا حيث تصدر البلاد منتجات متميزة ومتنوعة من الملابس والنسيج، وأيضا الصناعات الغذائية والعديد من المنتجات الأخرى

2- المغرب : تعتبر المغرب من ابرز البلدان الإفريقية التي شهدت تقدما مهما في مجال تصدير العديد من السلع المصنعة و التي تعتبر إحدى المكونات الأساسية الاقتصادية , حيث بلغت قيمة الصادرات في هذا القطاع 36 مليار دولار أمريكي سنة 2022 من بين ابرز المنتجات المصنعة التي ينتجها المغرب و يصدرها للخارج مجموعة من السيارات و المركبات و المكونات المرتبطة بها، حيث يصدر المغرب 700 ألف سيارة سنويا , و كذلك تصدير أهم أجزاء الطائرات .

بالإضافة إلى ذلك يعتبر قطاع الملابس و النسيج احد القطاعات البارزة في صادرات المغرب حيث تمثل الملابس الجاهزة و المصنوعات الجلدية و المنسوجات جزء كبير في هذا القطاع، إضافة إلى الأسمدة و المنتجات الغذائية و العديد من المنتجات الأخرى . و بهذه الطريقة يتضح أن المغرب قد اثبت نفسه كلاعب رئيسي في مجال صادرات السلع المصنعة على الصعيد الإفريقي، حيث مكن الأداء القوي للصادرات من أن يصبح المغرب الثاني إفريقيا متقدما على منافسيه المباشرين مثل تونس و مصر , موجها صادراته نحو العديد من الأسواق العالمية في كل من إفريقيا و أوروبا و آسيا و الأمريكيتين.

3- مصر : تعد مصر من الدول الرائدة في إنتاج و تصدير السلع المصنعة في إفريقيا مسجلتنا نجاحا كبيرا في توسيع قاعدة صادراتها من السلع المصنعة , حيث بلغت قيمة صادراتها في هذا القطاع حوالي 22 مليار دولار أمريكي سنة 2022 . وتشمل السلع التي تصنعها مصر و تصدرها للخارج مجموعة واسعة من الصناعات من بينها المنتجات الكيماوية و البتروكيماويات تشمل الأسمدة و المبيدات الزراعية , بالإضافة للصناعات الغذائية و صناعة الملابس و المنسوجات التي تشمل الملابس الجاهزة و النسيج و المنسوجات المنزلية , وأيضا السيارات و المركبات و الدراجات النارية , بالإضافة إلى صناعة الأجهزة الالكترونية و العديد من المنتجات الأخرى .

4- تونس: خلال العقدین الأخيرین استطاعت تونس تحقيق نجاح ملحوظ في مجال صادرات السلع المصنعة , حيث بلغت قيمة صادراتها في هذا القطاع 15 مليار دولار أمريكي سنة 2022 . و تشمل السلع التي تصنعها تونس مجموعة متنوعة من القطاعات الصناعية من بينها الصناعات الغذائية و المشتقات الزراعية مثل زيت الزيتون و المنتجات الصناعية الحبوبية , كما تعتبر صناعة الملابس و النسيج واحدة من المجالات البارزة في تونس حيث يتم إنتاج ملابس جاهزة و منسوجات ذات جودة عالية و تصاميم مبتكرة , و من جهة أخرى تأتي صناعة السيارات و العتاد الإلكتروني ضمن القطاعات الرائدة حيث تنتج تونس سيارات و قطع غيار تصدر إلى أسواق متعددة , بالإضافة إلى ذلك تسهم تونس في قطاع التكنولوجيا و البرمجيات .

5- نيجيريا : تعد نيجيريا واحدة من أكبر الاقتصاديات في إفريقيا حيث تعتمد صادراتها بنسبة كبيرة على المحروقات بينما تمثل صادراتها من السلع المصنعة نسبة ضئيلة مقارنة بالمحروقات , فقد بلغت قيمة صادراتها من السلع المصنعة 7 مليار دولار أمريكي سنة 2022 مما جعلها تحتل المركز الخامس إفريقيا . و تتميز نيجيريا بتصنيع مجموعة متنوعة من السلع تشمل المنتجات الكيماوية و الأسمدة و الملابس و النسيج و السجائر التي تحتوي على التبغ و بعض المنتجات الأخرى.

2.3 تحديات التجارة البينية الإفريقية

تتمثل أهم التحديات التي تواجه التجارة البينية الإفريقية فيما يلي:

- انعدام البنية التحتية : معظم الدول الإفريقية لا تمتلك بنية تحتية من طرق جيدة و موانئ و مطارات حديثة لازمة لقيام التجارة البينية مما يعرقل المبادلات التجارية و يزيد من تكاليف النقل.

- البيروقراطية : تعتبر البيروقراطية من أصعب العراقيل التي تواجه الشركات و المؤسسات التجارية.

- الاختلاف اللغوي و الثقافي : إن تعدد اللغات و الثقافات بين الدول الإفريقية يصعب التفاوض و التعاون مما يعرقل السير الحسن للمبادلات التجارية بين الدول الإفريقية.

- تجارة الممنوعات : أغلب الدول الإفريقية تعاني من انتشار ظاهرة تجارة الأسلحة و المخدرات و البشر التي تنعكس سلبا على التبادل التجاري المشروع بين دول القارة.

- تعاني جل الدول الإفريقية من غياب التنسيق و التعاون الاقتصادي فيما بينها مما يكون له الأثر السلبي على قيام التجارة البينية الإفريقية.

- على الرغم من دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ منذ 01 يناير 2021 إلا أن الدول الإفريقية لا تزال تفرض رسوما و حواجز جمركية تعرقل و تعيق حركة التجارة البينية الإفريقية.

- تؤثر الاضطرابات السياسية و النزاعات الموجودة في أغلب الدول الإفريقية على حركة التجارة البينية.

- تعاني معظم الدول الإفريقية من ضعف الابتكار و التكنولوجيا مما يجعلها غير قادرة على تطوير منتجاتها و تحسين جودتها و تنافسيتها.

- معظم الاقتصاديات الإفريقية تعاني من عدم التنوع , فهي تعتمد بالأساس على صادرات المواد الأولية و في مقدمتها النفط و المعادن و ما هو معلوم أن أسعار هذه المواد تخضع إلى تقلبات الأسعار العالمية.

3.3 أفاق التجارة البينية الإفريقية

ستعرف الطبعة الرابعة لمعرض التجارة البينية الإفريقية المزمع انعقادها بالعاصمة الجزائرية من 4 إلى 10 سبتمبر 2025 إطلاق " مركز إفريقي للبحث و الابتكار " و الذي يعتبر منصة رقمية مختصة في تشجيع البحث في مجال التجارة البينية في إفريقيا و تهدف هذه العملية

إلى تحفيز البحث الأكاديمي و تعزيز سبل التعاون في مجال الصناعة التعاون بين الجامعات الإفريقية و صناع القرار في القارة الإفريقية لتعزيز التجارة البينية و دفع عجلة التنمية في إفريقيا.

إذ سيسمح هذا المركز بتوفير منصة للطلبة والأساتذة الباحثين من القارة السمراء ومنطقة الكاريبي فرصة لتقديم أعمالهم وأنشطتهم و نماذجهم الأولية المبتكرة خلال معرض التجارة البينية الإفريقية 2025 المقرر انعقاده بالجزائر.

"يعتبر معرض التجارة البينية الإفريقية 2025 مرحلة جد هامة للبحث و الابتكار في القارة الإفريقية فهو سيجمع الأدمغة ذات المستوى العالي بهدف المساهمة في تعزيز التجارة البينية الإفريقية و الاندماج في المجال الصناعي " وفقا لتصريحات نائبة الرئيس التنفيذي لشؤون التجارة بين الدول الإفريقية و تنمية الصادرات في " أفريكسيم بنك " , كانايو اواني , تضمنها البيان. (معرض التجارة البينية الإفريقية 2025 بالجزائر : اطلاق مبادرة لتشجيع البحث حول التجارة في القارة، 2025)

إن فعاليات الطبعة الرابعة لمعرض التجارة البينية الإفريقية المقرر تنظيمها في الجزائر ستصل خلالها مبالغ التعاملات التجارية 44 مليار دولار أمريكي , و تستهدف الجزائر استقطاب 10 بالمائة منها مستغلة بذلك مساهمتها الإضافية في البنك الإفريقي للاستيراد و التصدير , حيث قال فارس هباش خبير اقتصادي : " يعد معرض التجارة البينية الإفريقية 2025 واحد من أهم الفعاليات الاقتصادية و التجارية على مستوى القارة الإفريقية , و هو ينظم كل عامين برعاية البنك الإفريقي للاستيراد و التصدير و بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي , و خلال هذه السنة ستستضيف الجزائر هذا الحدث الضخم لأول مرة و هو ما يعكس مكانتها المتزايدة كلاعب رئيسي و محوري في التجارة القارية".

كما ينتظر 15 رئيس دولة افريقية و 2000 عارض بالإضافة إلى 35 ألف زائر من 140 دولة مشاركة , حيث يعتبر معرض التجارة البينية الإفريقية حدث اقتصادي في غاية الأهمية يستدعي تضافر الجهود من اجل التحضير الجيد لهذا الحدث الأول من نوعه في الجزائر. احتضان و تنظيم المعرض يمثل فرصة إستراتيجية لترقية و تنمية التجارة البينية الإفريقية , مما يؤكد مساعي الجزائر في العمل على أداء دور ريادي لتطوير القارة الإفريقية و تعزيز مكانتها في صف الدول الناشئة بحلول عام 2027 . (تلفزيون الاقتصادية الأولى، 2025)

4- أثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على التجارة البينية الإفريقية

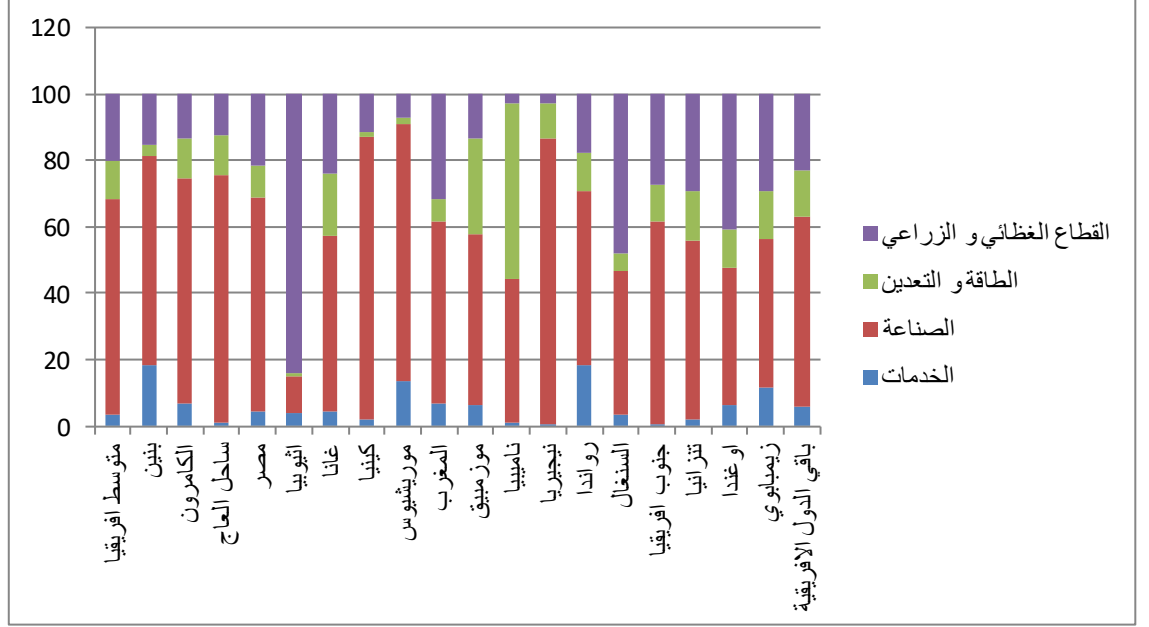
من المتوقع أن يؤدي تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA) إلى زيادة التجارة البينية الإفريقية ب 35 % بحلول عام 2045 مما ستتفتح جميع القطاعات الرئيسية , و من المتوقع أن يرتفع حجم التجارة البينية في مجالات الأغذية الزراعية , الخدمات و الصناعة بنسب تقارب 49 % , 38 % , و 36 % على التوالي , مقارنة بقطاعي الطاقة و التعدين الذي يتوقع أن ترتفع تجارتها بنسبة لا تتجاوز 19 %.

و ينتظر أن تسهم الاتفاقية في دعم التصنيع في إفريقيا إلى جانب تقليص الاعتماد على قطاعي الطاقة و التعدين, و نظرا لان التجارة البينية الإفريقية تحيمن عليها حاليا السلع المصنعة فان اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية يمكن أن تساعد القارة في تقليل اعتمادها الحالي على واردات السلع المصنعة , خاصة و أن اكبر المكاسب المتوقعة من الاتفاقية تتركز في قطاعات الأغذية الزراعية و الصناعة مع بعض الاستثناءات المحدودة.

في فبراير 2022 أعلنت قمة رؤساء الدول و الحكومات التابعة للاتحاد الإفريقي ببدء التبادل التجاري في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA), و قد تم التأكيد على هذا القرار في يونيو 2022 من قبل مجلس الوزراء , مما أدى إلى إطلاق مبادرة التجارة الموجهة في إطار (AFCFTA-Guided Trade Initiative (GTI في أكتوبر 2022 كمشروع تجاريي شمل ثماني دول و هي الكاميرون, مصر, غانا, كينيا, موريشيوس, رواندا, تنزانيا, تونس.

تهدف مبادرة التجارة الموجهة إلى تسهيل التبادل التجاري بين الدول التي استوفت الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة للتجارة في إطار الاتفاقية , كما يتوقع أن تعمل المبادرة على اختبار الجوانب التشغيلية و المؤسسية و القانونية و بيئة السياسات التجارية في مختلف أنحاء القارة , إضافة إلى تشجيع الدول الأخرى على البدء في التبادل التجاري ضمن إطار الاتفاقية .(2023, p. 39)

الشكل (13) توزيع المكاسب المتوقعة من الصادرات البينية الإفريقية حسب القطاعات الرئيسية في سنة 2045.



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على Economic Report on Africa 2023,p39

5- خاتمة

من خلال ما سبق التطرق إليه يمكن عرض النتائج التالية :

- لا تزال التجارة البينية بين الدول الإفريقية ضعيفة و دون المستوى المطلوب على الرغم من دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ منذ 01 يناير 2021 , فجاءت المبادلات التجارية لأغلب الدول الإفريقية تتم مع دول العالم الخارجي.
- تعتبر التجارة البينية من أهم محركات الاقتصاد الإفريقي فهي تعمل على تحسين معدلات النمو الاقتصادي , الرفع من مستوى العمالة , تحسين المستوى المعيشي للمواطنين الأفارقة , تعزيز التكامل الإقليمي بين الدول الإفريقية.
- تعتبر مصر , جنوب إفريقيا و نيجيريا من أكثر الدول الإفريقية نشاطا في التجارة البينية , فقد حرصت مصر على التعاون مع العديد من الدول الإفريقية في المجال الاقتصادي بهدف الرفع من حجم الاستثمارات المصرية و فتح الأسواق الإفريقية أمام المنتجات المصرية , فقد بلغ حجم الاستثمارات المصرية في إفريقيا عام 2021 حوالي 10.2 مليار دولار أمريكي .
- تعتبر المواد المصنعة و المنتجات الطاقوية و الزراعية والمواد الغذائية و الأسمدة و مشتقات الألبان, الملابس , الأجهزة الكهربائية من أكثر السلع تداولاً بين الدول الإفريقية , بالإضافة إلى خدمات النقل الصحة التعليم السياحة و الإعلام و الاتصال.
- للتكتلات الاقتصادية الإقليمية دور كبير في تعزيز التجارة البينية بين الدول الإفريقية و ذلك من خلال تنسيق و تشجيع التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء و تحسين بيئة الأعمال و التجارة في القارة.

- لتعزيز التجارة البينية بين الدول الإفريقية يعتبر الاستثمار الأجنبي من أهم العوامل في ذلك حيث يمكن للاستثمار الأجنبي أن يساعد على تحسين البنية التحتية لدول القارة كتشديد الموانئ و الجسور و الطرق و تطوير قطاع النقل و الاتصالات بالإضافة إلى الاستفادة من المعرفة والخبرة و التكنولوجيا.
- يمكن زيادة حجم التجارة البينية بين دول القارة الإفريقية و تحقيق عوائد اقتصادية و ذلك من خلال العمل على تخفيض الحواجز التجارية و الجمركية و تطوير البنية التحتية لدول القارة و كذلك تشجيع المستثمرين و رجال الأعمال.
- تعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فرصة لتعزيز التجارة البينية بين الدول الإفريقية و تعميق التكامل الإقليمي.
- و من بين التوصيات المقترحة لتعزيز التجارة البينية بين دول القارة الإفريقية ما يلي:
- تعزيز التعاون و التكامل الإقليمي الإفريقي و الاتفاقيات المتعددة الأطراف.
- تطوير البنية التحتية اللازمة لقيام التجارة البينية من طرق و موانئ و مطارات عالمية.
- العمل على تسهيل حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول الإفريقية و تحسين مناخ العمل.
- العمل على دعم مختلف القطاعات من قطاع زراعي و صناعي و خدمي.
- دعم الابتكار و الاستفادة من الخبرات و الابتكارات التكنولوجية كاستخدام التجارة الالكترونية و التكنولوجيا الرقمية و تشجيع الاستثمار الأجنبي.
- تخفيض الرسوم الجمركية لتحرير التجارة البينية الإفريقية .

6. قائمة المراجع

- Ahmed Satti، kavac Gokhan، و meryam mohammed kara (2025). اسواق افريقيا الكبرى..تجارة بتفاعل ثقافي و ارث تاريخي.
- (2023). *Economic Repport on Africa 2023*.
- اسماعيل فردية. (2021). التكتلات الاقتصادية الاقليمية كاداة للتحوط ضد مخاطر الازمات المالية - دراسة حالة المنطقة النقدية الاوروبية (2002-2019) (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- افريقيا تميل للتجارة الخارجية اكثر من البينية. (2019). الشرق الاوسط .
- بلقاسم تويبة، و هندا خديري. (2022). منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية كالية لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية و افاقها في جائحة كوفيد 19. مجلة المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية ، 6 (1)، الصفحات 438-454.
- تلفزيون الاقتصادية الاولى، (2025). مارس. (1/الجزائر تستهدف 4.4مليار دولار من معرض التجارة البينية الافريقية Consulté le 7 Avril 2025 sur <https://www.eliktisadiaeloula.dz>.
- حورية بوبكر، و علي سحوان. (2022). الخيارات الافريقية لتحقيق التنمية في القارة. مجلو شعاع للدراسات الاقتصادية ، 6 (2)، الصفحات 183-194.
- خليفة عصموني. (2015). التكامل بين المنظمات الاقليمية الفرعية الافريقية و دورها في تحقيق الوحدة الافريقية . كلية الحقوق و العلوم السياسية ، تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد .
- دلال عرامة، و ذهيبية لطرش. (2021). دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية. مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 21 (1)، الصفحات 213-229.

- راوية توفيق. (2004). إفريقيا .. معلومات أساسية.
- سارة دريدي، و هدى بن محمد. (2022). افاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الافريقية - افريقيا جنوب الصحراء في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية. مجلة المعيار ، 26 (4)، الصفحات 645-662.
- سفيان بولعراس. (2022). رهانات و تحديات ترقية الصادرات الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية. مجلة اقتصاد المال و الاعمال ، 6 (3)، الصفحات 91-111.
- سماح المرسي. (29 مارس، 2020). اداء الاقتصاد الافريقي ..تطور مؤشراتته و توقعات النمو (دراسة). تاريخ الاسترداد 31 مارس 2025. <https://pharostudies.com>.
- عبد السلام مخلوفي، و سفيان بن عبدالعزيز. (جوان، 2012). التكتلات الاقتصادية : وجه جديد للحماية التجارية في ظل الازمة الاقتصادية العالمية. رؤى اقتصادية (الثاني)، الصفحات 6-26.
- فرج عبد الفتاح فرج، و اسماعيل احمد عزالدين. (ابريل، 1997). الاقتصاد الافريقي. مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي بجامعة الازهر ، الصفحات 213-217.
- مريم قنيفي، و ذهبية لطرش. (2022). اليات تعزيز التبادل التجاري الاقليمي في اطار منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا (مثلثات النمو و قواعد المنشا نموذجا). مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة ، 7 (1)، الصفحات 80-99.
- معرض التجارة البينية الافريقية 2025 بالجزائر :اطلاق مبادرة لتشجيع البحث حول التجارة في القارة , 2025). يناير. (29- Consulté le 8 Avril 2025, sur <https://www.aps.dz>.
- وليد حفاف. (2020). مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية : المزايا و التحديات. مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، 13 (3)، الصفحات 600-610.
- يوم التصنيع في افريقيا , 2024). نوفمبر. Consulté le 6 Avril 2025, sur <https://www.un.org>. (20-20).